

هيكل جديدة لقنوات القطاع العمومي في المغرب لمصالحتها مع الجمهور

إنشاء شركة إعلامية قابضة للحفاظ على تمويل القطاع وتقليص تدخل الدولة



الإعلام الرقمي ينافس القنوات المغربية

وخلال العامين الأخيرين تميزت البرامج التلفزيونية الناجحة بكونها برامج من إنتاج مغربي 100 في المئة، ما يشجع على اعتماد المنتج المحلي. وتوقف سليم الشيخ المدير العام لشركة "صورياد القناة الثانية" عند احترام الأهداف والخطط البرمجية للقناة الثانية والقناة الوطنية لعام 2020، ودور القناة خلال جائحة كوفيد - 19، والنوع المجالي والثقافي واللغوي. وأشار أمام لجنة بالبرلمان عقدت الثلاثاء إلى مكانة البرامج بالأمازيغية ضمن شبكة القناة الثانية، وانخراط القنوات لفائدة المناصفة والنوع، وتقديم برامج للشركات للاستعمال المشترك للبيانات التحتية والوسائل المتاحة لكل من هذه الشركات من أجل تقديم برامج متعددة لكل شرائح المجتمع".

خاصة، بهدف خلق تكامل وانسجام بين هذه المؤسسات وتجويد الخدمات المقدمة. وأشار بنشعبون في تصريح للقناة الأولى إلى أن إنشاء قطب عمومي في القطاع السمعي البصري سيمكن من تقريب ثلاث شركات هي الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى شركتي صورياد دوزيم وميدي إن تي في. وأوضح أن هذا التقارب سيمكننا من تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في مواكبة التحول الرقمي في المجال السمعي البصري، ومناقشة القنوات الفضائية، وإتاحة هوامش جديدة للشركات للاستعمال المشترك للبيانات التحتية والوسائل المتاحة لكل من هذه الشركات من أجل تقديم برامج متعددة لكل شرائح المجتمع".

إعلامي أفضل من خلال التطوير المستمر، والتركيز على إعلام قريب من الناس، وتسريع التحول الرقمي والتكنولوجي، إضافة إلى الحفاظ على تمويل القطاع السمعي البصري الوطني وترشيد تدخل الدولة لتجديد رأس المال. ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تعزز القدرة على الابتكار، حيث تم إجراء دراسة لتحديد حالة السوق والتحريض على العطف ضد الصحفيين وفهم احتياجات وتوقعات المستخدمين المحتفلين للمنطقة. وأكد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، أن مشروع إنشاء قطب عمومي في القطاع السمعي البصري يتماشى مع إطلاق ورش إصلاح عميق للمرفق العمومي بصفة عامة، والمؤسسات العمومية بصفة

واستنادا إلى بحث للمندوبية السامية للتخطيط فإن 90 في المئة من المغاربة اعتبروا التلفزيون العمومي المغربي كان أفضل مصدر للمعلومة الصحيحة في الشهور الماضية. وسيتم إنشاء الشركة القابضة الجديدة بشكل تدريجي، وأضاف الفردوس أن المشروع "جاء في ظل الانخفاض الكبير في موارد القنوات لصالح المنصات الرقمية". ويستخدم 84 في المئة من المغاربة تطبيق واتساب و15 مليوناً إنستغرام، ما انعكس سلباً على القنوات الوطنية، حيث سجل انخفاض في موارد القناة الثانية من الإعلانات، وهو ما ساهم في ارتفاع ديونها.

وتستحوذ المنصات الرقمية "gafa" على 80 في المئة من سوق الإعلانات، وتؤثر على النموذج الاقتصادي لقطاع الإعلام العمومي بالمغرب. وبحسب أرقام رسمية لعام 2018، فإن حصة التلفزيون من سوق الإعلانات كانت تشكل 37 في المئة وهي تتجه في منحى تنازلي بسبب المنافسة التي تفرضها المنصات الرقمية العالمية.

وأعرب الفردوس عن "سوق الإعلان الوطني هو سوق بطيء وبه عدد محدود جدا من المعلنين، بالإضافة إلى زيادة في الحصة الاستثمارية الإشهارية المخصصة للوسائل الرقمية والتي تجاوزت نسبة 80 في المئة". وأشار الوزير إلى أن مشروع إعادة هيكلة القطب الإعلامي العمومي هو قيد الإنجاز والدراسة، مؤكداً أنه مشروع كل الغايات وليس فقط قطاع الاتصال أو الاقتصاد.

وفي ما يتعلق بالقطاع السمعي البصري العمومي، براهن المسؤولون المغربية على رضا الشباب باعتبارهم جمهور الغد. وتسعى الاستراتيجية الجديدة إلى استقطاب هذه الشريحة الأساسية من الجمهور. وتتمثل في إنتاج محتوى

أعلن المغرب جمع القنوات التلفزيونية العمومية في شركة قابضة ضخمة ضمن خطة وطنية تهدف لإنتاج محتوى إعلامي يستقطب الشباب وتقريب الإعلام من الناس، والتسريع في التحول الرقمي والتكنولوجي، إضافة إلى الحفاظ على تمويل القطاع السمعي البصري الوطني.

الرباط - أعلن وزير الثقافة والشباب والرياضة المغربي عثمان الفردوس عن ولادة شركة إعلامية قابضة عمومية ضخمة، تضم جميع وسائل الإعلام الملوك للدولة وفق هيكل جديدة لقنوات القطاع العمومي، لتحسين جودة الإنتاج الإعلامي الوطني وخلق هوامش جديدة للتمويل والتنمية.

ويضم الهيكل الإعلامي الجديد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المكونة من ثمانية قنوات عمومية، والقناة الثانية، وقناة "ميدي 1" التي تعتبر ملكية مشتركة للحكومة والقطاع الخاص. ويأتي ذلك في إطار "خارطة الطريق 2024" وضمن استراتيجية تنمية القطاع السمعي البصري العمومي المغربي.

و"الشركة القابضة" هي أحد الأشكال القانونية للشركات، ولا تمارس أنشطة إنتاجية أو خدمية بشكل مباشر، وإنما تتعامل مع شركات أخرى كليا أو جزئيا، مقابل الحصول على أرباحها أو جزء منها، باعتبارها مساهما.

وقال الفردوس في عرض قدمه أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب المغربي، إن هيكل هذا القطاع ستم وفق المخطط يسمح لمساهم الدولة بإدارة ممتلكاته بشكل استراتيجي طبقا لرؤية متكاملة.

وسيتم التعاقد بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون من خلال برنامج موزان يتضمن خطة دعم مفصلة بالتزامن مع تحديث دفاتر الشروط، وتخفيف القيود الاقتصادية عندما يكون ذلك ممكنا، وكذلك التكيف مع التطورات التكنولوجية.

وتتضمن الخطة تقديم مشروع تعديل النظام القانوني والتنظيمي للقطاع

وسائل إعلام إسرائيلية تطالب المنصات الرقمية بوقف التحريض ضدها

وذكرت الرسائل أنه وفي بعض الحالات أدت دعوات التحريض إلى وقوع هجمات متعددة على الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث. وقالت نقابة الصحفيين في إسرائيل في بيان الأسبوع الماضي إن هناك "عددا غير مسبوقة من الاعتداءات على الصحفيين على خلفية العنف المتزايد بين اليهود والعرب، والهجوم الصاروخي على إسرائيل والحرب في غزة، والتحريض المستمر على الإنترنت ضد وسائل الإعلام والصحفيين".

وتعرض صحفيون إسرائيليون العام الماضي لسلسلة من الاعتداءات العنيفة من قبل يهود متدينين غاضبين من التغطية الإعلامية لانتهاكات قواعد مكافحة وباء كورونا في وزارة الصحة. ووقعت ثمانية اعتداءات على الأقل في أكتوبر الماضي، تلتها عدة اعتداءات أخرى بعد أن تحولت الاحتجاجات المناهضة للإغلاق إلى أعمال شغب

ذلك المحتوى عندما أصبح على علم به". وقالت تويتر إنها تدعم الصحفيين وتبني سياسة واضحة تحظر على الناس توجيه تهديدات عنيفة ضد الآخرين، إلى جانب سياسات حول السلوك المسيء أو ممارسات الكراهية.

تغريدات وتدوينات انتشرت على مواقع التواصل تدعو لإلحاق الضرر بالصحفيين الإسرائيليين ووصفهم بالخيانة

وتبرزت الرسائل تغريدات وتدوينات تدعو لإلحاق الضرر الجسدي بالصحفيين الإسرائيليين ووصفهم بالخيانة أو عداوة الدولة بطريقة تشجع على ممارسة العنف ضدهم أو تبرير له.



مواقع التواصل سلاح ذو حدين

القدس - دعت مجموعة من وسائل الإعلام الإسرائيلية موقعي فيسبوك وتويتر لاتخاذ "خطوة حاسمة" ضد تصاعد التهديدات عبر الإنترنت والتحريض على العنف ضد الصحفيين من قبل اليمين المتطرف في إسرائيل. وأرسلت 14 جهة إعلامية من أبرز القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف والمواقع الإخبارية في إسرائيل رسائل عبر البريد الإلكتروني لحمايتها نفي بارتفاع وتيرة التهديدات وخطاب الكراهية خلال الأسابيع الأخيرة، وخاصة خلال الأحد عشر يوما التي شهدت الصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة.

وكتبت نوجا روبنستين "تتشارك جميع هذه الجهات الإعلامية (...) شعورا ملحا في ما يتعلق بمستوى الخطر الذي تمثله تلك التغريدات والتدوينات، وبضرورة أن يتخذ كل من يهيمه الأمر خطوة حاسمة إزاء ذلك".

وذكرت شركة فيسبوك الثلاثاء أنها أقامت مركزا للعمليات الخاصة هذا الشهر للتعامل مع المحتوى الذي يجري نشره عبر منصتها حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وذلك مع تداول مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والدعوات للعنف في ما يتعلق بالصراع. ويشمل المركز متحدثين بالعبرية والعربية للتعامل بشكل وفتي مع النشاط على منصتها، وشجعت مستخدمي المنصة على الإبلاغ عن أي محتوى ضار. وقال متحدث باسم فيسبوك "لا نريد أن يشعر أي أحد بتهديد أو يتعرض للمضايقة من خلال تطبيقاتنا (...) وبما أننا نسمح بتوجيه الانتقاد للشخصيات العامة كالصحفيين، فإننا لا نسمح بتهديدهم أو مضايقتهم، ونقوم بإزالة

رضا الحكومة شرط أساسي لمنح البطاقة الصحافية في تركيا

القانوني وبما في ذلك تعطيل دور المحكمة الإدارية وتدخلها في هذا المجال. وقال سليمان إيرفان أستاذ الإعلام والصحافة بجامعة أوسكودار في إسطنبول "في رأيي، يمكن تطبيق القواعد الجديدة بسهولة على أي نوع من التقارير المعاصرة واتحاد الصحفيين الأتراك وجمعية الصحفيين الأتراك، الأسبوع الماضي بيانا مشتركا ضد التغييرات الأخيرة على اللائحة، واصفة إياها بأنها ضربة للصحافة والحريات الصحافية في تركيا.

وقال البيان "لقد مهدوا الطريق في حكومة حزب العدالة والتنمية لإلغاء البطاقات الصحافية بسهولة للصحفيين الذين ينتقدون الحكومة عن طريق اتهامات ملفقة وتعسفية".

وأصبحت البطاقات الصحافية، التي لا غنى عنها للصحفيين للوصول إلى الأخبار والتقارير ودخول البيئات الإخبارية، وسيلة أو أداة للضغط على الصحفيين من طرف الحكومة في السنوات الأخيرة. بحيث أن مديرية الاتصالات في 2018 أصدرت بطاقات صحافية لـ 1371 صحافيا، فيما ألغت بطاقات 1238 صحافيا، وتركت طلبات 220 صحافيا معلقة منذ ذلك الحين، بحجة "القيام بأعمال أو سلوك أو تحركات تمس كرامة مهنة الصحافة" و"التصرف بشكل ينتهك الأمن القومي أو الجمهور".

وفي بيان منفصل، شددت الجمعيات الصحافية التركية على أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يهدف إلى خلق بيئة قمعية في البلاد حيث يمكنه أن يقرر من يمكنه أن يصبح صحافيا، وجاء في البيان "لا يمكن للسلطة الحاكمة السيطرة على مهنة الصحافة في تركيا عن طريق البطاقات الصحافية".

إسطنبول - يخشى الصحفيون في تركيا المزيد من القيود على عملهم، وذلك بعدما شددت الحكومة قواعد إصدار البطاقة الصحافية لممارسة العمل الإعلامي.

وقال إيرول أوندر أوغلو ممثل منظمة "مراسلون بلا حدود" في تركيا، إن اللوائح الجديدة لنح البطاقة الصحافية ستسمح بالمزيد من التعسف.

وأجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تغييرات للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات على تعليمات إصدار البطاقة الصحافية لتسهيل إلغاء هذه البطاقات.

وتم نشر القواعد المعدلة لمنح البطاقة الصحافية في الصحيفة الرسمية بتركيا الأسبوع الماضي، وتهدت الحكومة بالعمل ضد "الدعاية للإرهاب والعنف". وتضمن المرسوم التركي تغييرات جديدة على القانون الذي صدر عام 2018 بشأن شروط وضوابط منح وسحب البطاقة الصحافية، وهو ما أثار ردود فعل واسعة في الوسط الصحفي ومنظمات المجتمع المدني واتحادات صحافية تركية بشأن مدى خطورته على الحريات كونه يمهّد لإلغاء البطاقات الصحافية لأسباب قد تكون تعسفية وغامضة. وبحسب اللوائح الجديدة، فإنه يحظر على الصحفيين فعل أي شيء يلقي "بظلال على سمعة" المهنة ويضر ب"شرفها". وإضافة إلى ذلك، يتعين عدم نشر أي محتوى من شأنه أن يقوض مكافحة أي نوع من الجرائم. وتتولى مديرية الاتصالات المرتبطة بالرئاسة التركية إصدار البطاقات الصحافية في تركيا. وتتيج اللوائح الجديدة للرئاسة ودونما قيد أو شرط أن تسحب أو تعلق بطاقة أي صحفي ودون تفعيل أي عائق إداري أو

إيرول أوندر أوغلو اللوائح الجديدة للبطاقة الصحافية ستسمح بالمزيد من التعسف

